

المجلس التشريعي الفلسطيني
الدورة الأولى - الفترة الثانية
الجلسة الخامسة والثلاثون المنعقدة في مدينة غزة
يومي الأربعاء والخميس 22-23/1/1997

* افتتح الأخ/ أحمد قريع (أبو علاء) رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة المجلس التشريعي الفلسطيني الخامسة والثلاثين باسم الله ثم باسم فلسطين، وطلب إلى الأخ/ روهي فتوح أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني التحقق من النصاب بتلاوة أسماء الأخوة الأعضاء وقد تحقق النصاب:-

بحضور : 76 عضواً

وغياب : 12 عضواً وهم:-

- 1) أحمد ارشيد (بعذر)
- 2) أميل جرجوعي (بعذر)
- 3) بشارة داوود (بعذر)
- 4) جميل الطريفي (في مهمة)
- 5) حنان عشراوي (في مهمة - حضرت في اليوم الثاني)
- 6) رأفت النجار (بعذر)
- 7) شريف مشعل (في مهمة)
- 8) صائب عريقات (في مهمة)
- 9) مروان كنفاني (في مهمة - حضر في اليوم الثاني)
- 10) نبيل شعت (في مهمة)
- 11) نبيل عمرو (في مهمة حضر في اليوم الثاني)
- 12) يوسف أبو صافية (في مهمة)

** عرض الأخ/ أبو علاء رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع جدول الأعمال المقترح على الأخوة الأعضاء حيث تم إقراره بعد إضافة بند ملابسات إلغاء اجتماع جلسة يوم الاثنين تحت بند ما يستجد من أمور، كذلك بعد شطب كلمة الفاسد والاكتفاء بقضية الطحين فأصبح جدول الأعمال كالتالي:-

(1) إقرار محضر الجلسة السابقة (الرابعة والثلاثين).

(2) الوضع السياسي :

• بروتوكول تنفيذ اتفاقية الخليل

(3) القوانين :-

• قانون الخدمة المدنية.

• قانون مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية.

(4) الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للسنة المالية 1997.

(5) تقارير اللجان:-

• قضية الطحين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

(6) ما يستجد من أمور:-

• ملايسات إلغاء جلسة المجلس المقررة ليوم الاثنين 1997/1/20م.

*** شرع المجلس بمناقشة جدول الأعمال بعد إقراره :-

أولاً:- إقرار محضر الجلسة السابقة (الرابعة والثلاثين).

تم إقرار محضر الجلسة السابقة (الرابعة والثلاثين) وبالإجماع مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتعديلات التي أبدتها الأخوة الأعضاء.

ثانياً:- الوضع السياسي :-

- بروتوكول تنفيذ اتفاقية الخليل

* ناقش الأخوة أعضاء المجلس بروتوكول إعادة الانتشار في الخليل بعد موافقة (33) عضواً على إجراء النقاش ومعارضة (21) عضواً الذين اعتبروا أن مناقشة البروتوكول الذي تم توقيعه وتطبيقه عملياً على أرض الواقع غير مجدية بينما ارتأى المؤيدون أن من حق المجلس المنتخب مناقشة البروتوكول ورفع التوصيات بشأنه للسلطة التنفيذية لتدارك الأخطار في المفاوضات اللاحقة، بالإضافة إلى تأكيد الأخ أبو علاء على عدم تجاوز أعضاء المجلس التشريعي لأنهم أعضاء في المجلس الوطني وأعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية وأن عليهم واجبات ولهم حقوق.

* وقد اتخذ المجلس قراراً بإلزام السلطة التنفيذية بعرض كافة الاتفاقات التي تبرمها مع

الجهات والدول الأخرى على المجلس التشريعي قبل التوقيع عليها.

(مرفق نص القرار)

* شرع الأخوة الأعضاء بعد ذلك بمناقشة البروتوكول حيث أبدو العديد من الملاحظات منها:-

- مع أن الاتفاق قد حرر حوالي 80% من المدينة إلا أن وجود منطقتي H1، H2 تهدد بتقسيم المدينة والتخوف من استمراره وهذا ما يرفضه الجميع جملة وتفصيلاً.
- أن بعض بنود البروتوكول تجيز للجانب الإسرائيلي التدخل في مناحي الحياة المدنية للفلسطينيين مثل قضية البناء العمودي، وعدم فتح محلاتهم في منطقة H2 إلا بإذن مسبق من الجانب الإسرائيلي.
- خلو الاتفاق من معالجة جذرية للوجود الاستيطاني في الخليل.
- أن الاتفاق لم يبت بشكل واضح ومحدد في قضية الإفراج عن المعتقلين والمعتقلات في السجون الإسرائيلية وقضايا النازحين والمياه والمستوطنات وغيرها من قضايا المرحلة الانتقالية.

* وفي نهاية النقاش في هذا الموضوع وبناء على الاقتراح المقدم من الأخ/ روجي فتوح أمين سر المجلس التشريعي تم تشكيل لجنة صياغة مكونة من :-

- 1) الأخ/ روجي فتوح أمين سر المجلس التشريعي.
- 2) الأخ/ عزمي الشعبي
- 3) الأخ/ أحمد الديك.
- 4) الأخ/ مروان البرغوثي.
- 5) الأخت/ دلال سلامة.
- 6) الأخ/ إبراهيم أبو النجا.

لصياغة بيان سياسي يكون بمثابة قرار يصدر عن المجلس التشريعي بحيث يتضمن موقف المجلس من قضايا المرحلة الانتقالية والمرحلة الدائمة لعرضه على السلطة التنفيذية.
(مرفق نص البيان)

ثالثاً:- ملاسبات إلغاء جلسة يوم الاثنين 1997/1/20م

* رداً على استفسار العديد من الأخوة الأعضاء حول أسباب إلغاء جلسة المجلس التي كانت مقررة ليوم الاثنين 1997/1/20 طلب الأخ/ رئيس المجلس من الأخ/ روجي فتوح أمين السر توضيح ملاسبات ذلك - فذكر الأخ/ روجي أنه يتحمل شخصياً مسؤولية إلغاء الجلسة

التي اجتهد بإلغائها بناءً على اتصال العديد من الأخوة الأعضاء به شخصياً يطلبون إلغاء الجلسة لعدم جدوى مناقشة بروتوكول الاتفاق والتصويت عليه خصوصاً بعد أن تم تطبيقه فعلاً على الأرض، وأنه تشاور مع الأخ/ ناهض الرئيس النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الذي أبدى عدم معارضته إلغاء الجلسة إذا توفر عدد المطالبين بإلغائها أكثر من نصف الأعضاء.

وأشار الأخ/روحي بأنه وبناء على ما سبق تم الإيعاز للإدارة بأن تتولى إبلاغ الأخوة الأعضاء عن إلغاء الجلسة .

وأوضح الأخ روجي فتوح بأنه فوجئ بعد ذلك بعريضة موقعة من أربعة عشر عضواً يعترضون فيها على إلغاء الجلسة مطالبين بتوضيح أسباب ذلك. ولقد فتح الأخ روجي فتوح حواراً معهم بهذا الشأن في حينه.

** ناقش الأخوة الأعضاء موضوع السيارات المخصصة لهم والتأخير في وصولها لحد الآن واتخذ المجلس قراراً بهذا الشأن .

(مرفق نص القرار)

** رفعت الجلسة في تمام الساعة 2,10 من بعد الظهر على أن تستأنف صباح اليوم التالي

جلسة الخميس 1997/1/23م

* استأنف المجلس أعماله في تمام الساعة 11,00 صباحاً حيث واصل مناقشة جدول الأعمال:-

رابعاً:- القوانين

- قانون الخدمة المدنية

* ناقش الأخوة الأعضاء سلم الرواتب الجديد الذي عرضه الأخ /د. سعدي الكرنز رئيس لجنة الموازنة والمالية والمشارك في إعداد سلم الرواتب الجديد حيث أوضح الاعتبارات والفلسفة التي حكمت وضع هذا الجدول والتي انبثقت من توجهات المجلس التشريعي وذكر منها :-
1) تقليص الفجوة بين الدرجات العليا والدرجات المتوسطة والدنيا.
2) إنصاف العدد الأكبر من الموظفين ذوي الدرجات الدنيا والوسطى.
3) رفع الحد الأدنى إلى 1000 شيكل . بينما الحد الأقصى هو 6000 شيكل.
4) مراعاة العمر الوظيفي للموظف عند اعتبار سنوات البقاء في الدرجة والترقية.

كما أبدى الاخوة الأعضاء العديد من الملاحظات منها :-

- أن تبدأ درجات الفئة الخامسة من الدرجة 11 بدل 10 .
 - رفع الحد الأدنى للراتب إلى 850 شيكل.
 - زيادة الحد الأعلى بما يمكن من استقطاب الكفاءات.
 - إنصاف الأطباء والعاملين في المجال الصحي.
- وفي نهاية النقاش اتفق على أن تلتقي اللجنة المكلفة بأعداد سلم الرواتب الجديد مع الخبراء واللجنة القانونية واللجنة الفنية وذلك للخروج بصيغة نهائية لسلم الرواتب وعرضها على المجلس بموعد أقصاه جلسة الأسبوع القادم.
- يعاد معادلة الرواتب في العملة التي يقررها المجلس التشريعي، الجنيه الفلسطيني أو أية عملة أخرى.

- قانون مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية :-

وانتقل المجلس بعد ذلك لمناقشة قانون مجالس الهيئات المحلية الفلسطينية مناقشة عامة حيث أبدى الأخوة الأعضاء بعض الملاحظات منها الإجرائي ومنها الفني وطالبوا بضرورة إحالة القانون إلى لجنة الحكم المحلي واللجنة القانونية لتقديم مذكرة إيضاحية حوله للمجلس. وأشار بعض الأخوة إلى ضرورة أن تسترشد لجنة الحكم المحلي عند مراجعتها لهذا القانون بما تم إقراره من قبل المجلس التشريعي في قانون انتخابات الهيئات المحلية .

خامساً:- الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للسنة المالية 1977

* ناقش الأخوة الأعضاء التأخير في تقديم الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية للسنة المالية 1977 للمجلس التشريعي لمناقشتها وإقرارها . حيث عبر العديد من الأخوة الأعضاء عن استهجانهم لهذه المماطلة والتأخير في تقديم الموازنة العامة، وطالبوا بتوجيه اللوم إلى السلطة التنفيذية. وقد اتخذ المجلس قراراً بهذا الشأن .

(مرفق نص القرار)

سادساً:- قضية الطحين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

- نظراً لضيق الوقت وعدم تمكن الاخوة الأعضاء من مناقشة تفاصيل هذه القضية وعدم تمكنهم من الاستماع إلى الأخ/ أبو علي شاهين وزير التموين حول ملاحظات هذه القضية، فقد اتخذ المجلس قراراً بإحالة القضية إلى لجنة الرقابة العامة لتتولى مهمة متابعتها على أن تعرض النتائج على المجلس في جلسة الأسبوع القادم .

(مرفق نص القرار)

**** تلا الأخ أبو علاء رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني النص الكامل للبيان السياسي الصادر عن المجلس حول موقف المجلس من قضايا المرحلة الانتقالية وقضايا الحل الدائم، حيث تم إقراره مع الأخذ بالاعتبار الملاحظات التي أبدتها بعض الاخوة الأعضاء.**

رفعت الجلسة في تمام الساعة 2,30 من بعد الظهر على أن تعقد الجلسة القادمة يومي الأربعاء والخميس القادمين ، ومكتب رئاسة المجلس يحدد المكان في غزة أو الخليل.